مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: حزب العمال الكردستاني (PKK) وتأثيره في الأمن الوطني العراقي
اسم الكاتب: م.م. هديل حربي ذاري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/444
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 04:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Political Sciences Journal – The Kurdistan Workers Party (PKK) and its Impact on Iraqi National Security **Issue** (63) **June** (2022) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

The Kurdistan Workers Party (PKK) and its Impact on Iraqi National Security

Asst. Inst. Hadeel Harbi Thare

Al-Nahrain University / College of Political Science

Hadeel.harbi@yahoo.com

Receipt date: 26/10/2020 accepted date: 6/12/2020 Publication date: 1/6/2022

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi63.627

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:

The Turkish Kurdistan Workers Party (PKK) is one of the most influential elements in the Iraqi national security since 2014. It has a new and effective role in the Iraqi political arena, as a result of participating in combat operations against ISIS in Nineveh Governorate, which prompted several minorities within the province to sympathize with its presence and its role in particular in Sinjar after ISIS committed the most brutal crimes against the Aizidi minority, Turkey took advantage of the security conditions that Iraq went through after the entry of ISIS into the country to expand its influence in the north, using the pretext of the PKK and the previous agreement between the two countries on border protection. Also, the continued survival of the Workers Party and its fighters on Iraqi lands, and their continued military operations against Turkey will force Iraq to endure the Turkish forces' raids against them under the right to follow up and use the deterrent defense measure to defend itself. This represents a breach by the Turkish side on Iraqi sovereignty and its effect on Iraqi national security. Therefore, the presence of the PKK in the Iraqi scene and its influence mean that it plays a role in the geopolitical interactions of the Iraqi state, which will in turn affect the Iraqi national security.

Key words: PKK, Iraqi national security, Turkey.

حزب العمال الكردستاني (Pkk) وتأثيره في الامن الوطني العراقي

م.م.هديل حربي ذاري
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية
Hadeel.harbi@yahoo.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٠/١٠/٢٦ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٠/١٢/٦ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٦/١

الملخص:

يعد حزب العمالي الكردستاني التركي احد ابرز العناصر المؤثرة في الامن الوطني العراقي منذ عام ٢٠١٤ ، فقد اصبح له دور جديد وفعال على الساحة السياسية العراقية، نتيجة مشاركته في العمليات القتالية ضد تنظيم داعش في محافظة نينوى مما دفع عدة اقليات موجودة داخل المحافظة للتعاطف مع وجوده ودوره خاصة في سنجار بعد ارتكاب تنظيم داعش أكثر الجرائم وحشية ضد الاقلية الايزيدية، كما ان تركيا استغلّت الاوضاع الأمنية التي مرّ بها العراق بعد دخول تنظيم "داعش" إلى البلاد في توسيع نفوذها شمالاً، مستعملة ذريعة حزب العمال الكردستاني والاتفاقية السابقة بين البلدين بشأن حماية الحدود. كما ان استمرار بقاء حزب العمال ومقاتليه على الاراضي العراقية، واستمرارهم بعملياتهم العسكرية ضد تركيا سيجبر العراق على تحمل غارات القوات التركية ضدهم وذلك بموجب حق المتابعة واستعمال اجراء الدفاع الرادع لتدافع عن نفسها بما يمثل اختراق من الجانب التركي للسيادة العراقية ومن ثم تأثيره في الامن الوطني العراقي. وعليه فإن وجود حزب العمال الكردستاني في المشهد العراقي ونفوذه يعني أنه يؤدي دوراً في التفاعلات الجيوسياسية للدولة العراقية، مما سيؤثر في الامن الوطني العراقي.

الكلمات المفتاحية: حزب العمال الكردستاني، الامن الوطني العراقي، تركيا.

المقدمة:

يشكل حزب العمال الكردستاني احد اهم المشكلات، التي تشغل دول المنطقة، ولاسيما تركيا والعراق، فمنذ قرابة ثلاثة عقود من الزمن وعمليات مقاتلي حزب العمال مستمرة

ضد تركيا سواء اكانت من الاراضي السورية، وبعد ذلك من الاراضي العراقية، وبما ان موضوع البحث متعلق بالجماعات التابعة لحزب العمال الكردستاني الموجودة داخل العراق، لذا شكل هذا الحزب احد اهم القضايا المؤثرة في الامن الوطني العراقي، من خلال دفع تركيا الى تحشيد قواتها المسلحة من اجل استهداف مقرات "حزب العمال الكردستاني" في شمال العراق، اعمالا بالاتفاقية التركية العراقية التي تسمح لتركيا متابعة اماكن حزب العمال داخل الاراضي العراقية.

ومنذ عام ٢٠١٤، أصبح لحزب العمال الكردستاني (PKK) دوراً جديداً وفعالاً على الساحة السياسية العراقية، لاسيما بعد العمليات القتالية التي خاضها الحزب ضد تنظيم داعش في محافظة نينوى، مما جعل العديد من الاقليات العراقية تتعاطف مع وجوده ودوره، ولاسيما في منطقة سنجار، بعد ان ارتكب تنظيم داعش أكثر الجرائم وحشية ضد الاقلية الايزيدية في هذه المنطقة، ما ادى الى ان يكون موطئ قدم له ذات تأثير كبير في هذه المناطق.

ومع استمرار العمليات القتالية لحزب العمال الكردستاني على الاراضي التركية ، دفعت تلك الهجمات الحكومة التركية الى الرد على هذه الجماعات داخل الاراضي العراقية، ومن ثم اجبار العراق على تحمل غارات القوات التركية ضد حزب العمال، وذلك بموجب حق المتابعة واستعمال اجراء الدفاع الرادع، بحجة الدفاع عن نفسها، بما يمثل اختراق من الجانب التركي للسيادة العراقية، وعليه فإن وجود هذا الحزب داخل الاراضي العراقية ونفوذه، يعني أن له دوراً مؤثرا في التفاعلات الجيوسياسية للدولة العراقية، ومن ثم تأثيره في الامن الوطني العراقي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان ازدياد الازمات الداخلية في العراق، لاسيما بعد دخول تنظيم داعش في العام ٢٠١٤، سمحت لحزب العمال الكردستاني باتخاذ موقع

مؤثر في التفاعلات الجيوسياسية العراقية، ومن ثم زيادة تأثيره في الامن الوطني العراق).

اشكالية البحث:

ينطلق البحث من اشكالية مفادها " ان استمرار بقاء حزب العمال الكردستاني على الاراضي العراقية، واستمرارهم بعملياتهم العسكرية ضد تركيا سيجبر العراق على تحمل غارات القوات التركية ضدهم، وذلك بموجب حق المتابعة واستعمال اجراء الدفاع الرادع لتدافع عن نفسها، بما يمثل اختراق من الجانب التركي للسيادة العراقية، ومن ثم تأثيره في الامن الوطني العراقي".

هدف البحث:

يرمي البحث الى دراسة حزب العمال الكردستاني وبيان تأثيره على واقع الامن الوطني العراقي بوصفه ابرز العوامل المؤثرة في الامن الوطني في العراق منذ عام ٢٠١٤.

هيكلية البحث:

لغرض الاحاطة بموضوع البحث سيتم تناوله في ثلاثة محاور: يتضمن الاول التعريف بحزب العمال الكردستاني، والثاني: حزب العمال الكردستاني وتأثيره في الامن الوطني العراقي، اما المحور الثالث فيتضمن رد الفعل التركي وتأثيره في الامن الوطني العراق.

المحور الاول: التعريف بحزب العمال الكردستاني

حزب العمال الكردستاني هو حزب يساري كردي جماهيري واسع، تأسس في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٨ بطريقة سرية على يد مجموعة من الطلاب الماركسيين غير المؤثرين في الساحة السياسية الكردية، بينهم السيد (عبد الله أوجلان) (النعيمي ٢٠١٠، ٢٦١-٢٦٢) (العزاوي ٢٠٠٢، ٢٢١) (الملحم ١٩٩٩، ٣٤-٣٧)، الذي اختير رئيسا للحزب، ويمكننا القول ان السبب الرئيس في ظهور حزب العمال الكوردستاني(PKK) في تركيا، هو نتيجة استمرار النخب الحاكمة في تجاهل الوجود الكردي والمطالب الكردية السياسية والثقافية واللجوء الى الخيار العسكري في التعامل معهم، فضلا عن سياسة التهجير مما ادى بدوره الى ظهور الاتجاهات اليسارية والذي يعد حزب العمال

الكردستاني واحد منها، وتم الاعلان عن منهاج الحزب بمرحلتين: (الجهماني ١٩٩٩، ٤٠-٤٣)

- الاولى تشكيل دولة كردية في جنوب شرق تركيا.
- والثانية اقامة دولة كردستان الكبرى تضم الكرد في تركيا والعراق وايران وسوريا.

ويتبنى الحزب التوجه الماركسي اللينيني، الذي يركز حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، وبالرغم من توجهه اليساري فإنه لم يحصل على تمويل من المنظومة الاشتراكية، بل اعتمد في تمويل عملياته وإعداد مقاتليه على مصادره الخاصة، وتتهمه الأوساط التركية بأن تمويله مشبوه وغير شرعي (عيسى ٢٠٠٢، ٣٠٣).

وتعود الجذور التاريخية للمشكلة الكردية في تركيا الى سياسة الاقصاء التي انتهجها مصطفى كمال اتاتورك مع تأسيس الجمهورية التركية عام ١٩٢٣، عندما بنى دعائم جمهوريته (العلمانية) على تهميش الهوية الدينية (الاسلام) والتعدد القومي (وخصوصا الكردي) من البنية السياسية العامة للبلاد، ونظر اليها مجلس الامن القومي التركي بوصفها تهديدا للعلمانية في البلاد لاحقا، وانطلاقا من هذا الواقع كان الاقصاء مصير كل من حاول تغيير هذه السياسة باسم مناهضة الاسس العلمانية للجمهورية ، وهذا ما جرى مع كبار السياسيين الاتراك مثل (عدنان مندريس١٩٥٠ – ١٩٦٠) و(محمود جلال بايار) و(توغورت اوزال ١٩٨٩– ١٩٩٣) و(نجم الدين اربكان ١٩٩٦– ١٩٩٧) (محمود ٢٠١١، ٧٩).

ومنذ عام ١٩٨٤ بدأ الحزب نشاطه العسكري، واتخذ مقاتلوه من كردستان العراق منطقة تحمي قواعدهم الخلفية، كما أقاموا تحالفا مع الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي بزعامة البارزاني، وشهد عقدا الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أكثر حقب الصراع الدموي بين الأكراد والجيش التركي، الذي قام بتعقب المسلحين، واتُّهم بتدمير آلاف القرى الكردية وتهجير العديد من الأسر إلى تركيا، وتذهب بعض الإحصاءات إلى أن مجموع من قتلهم المسلحون الكرد يبلغ أربعين ألف شخص، ولم

تقتصر عمليات مسلحي حزب العمال العسكرية على الجيش التركي، بل شملت مدنيين أتراكا وكردا، لاسيما من المتعاونين مع الحكومة التركية، كما شملت بعض السائحين الأجانب، وقد وجهوا ضرباتهم لبعض المصالح التركية في البلدان الغربية (موقع الجزيرة ٢٠١٤)

وفي سبيل مواجهة مقاتلي الحزب ووضع حد لنشاطاتهم المسلحة فإن الحكومات التركية المتعاقبة منذ تأسيس الحزب وحتى الوقت الحاضر اتخذت سلسلة من الاجراءات، والتي غلب عليها طابع القوة في اغلب الاحيان، اي الخيار العسكري وبتاثير المؤسسة العسكرية التي تبذل كل ما بوسعها في سبيل وحدة تركيا والحفاظ على المبادئ الاتاتوركية وعلى العكس مما يطالب به الحزب من اقامة دولة كردية في جنوب شرق البلاد (نور الدين ٢٠٠١، ١٠٧)، ومن اجل تحقيق تلك الغاية واستنادا الى تصريحات القادة العسكريين الاتراك ، انتشرت في تلك المناطق قوات تركية بصورة شبه دائمة قدرت بأكثر من ١٠٠ الف من قوات الجيش والشرطة والامن وحراس القرى – وهم تنظيم كردي شكلته الحكومة التركية عام ١٩٨٥ بهدف حماية مناطق جنوب شرق تركيا من هجمات مقاتلي حزب العمال الكردستاني – وهي مزودة باحدث الاسلحة والمعدات (نور الدين ٢٠٠١، ١٠٨).

ومن اجل تأمين الحدود العراقية – التركية المشتركة ابرم الجانبان العراقي والتركي في ١٥ تشرين الاول ١٩٨٤ اتفاق المطاردة الحثيثة (حرب ١٩٩٩، ١٢٤)، كما فرضت حالة الطوارئ منذ عام ١٩٨٧ على تلك المناطق لتشديد اجراءات التضييق على حركة الحزب، واعقب ذلك تعيين الحكومة التركية حاكما عسكريا في ولاية ديار بكر ١٩٩٠ (العبيدي ٢٠٠٥، ٨٨). وعليه، نتيجة لإجراءات الحكومة التركية الصارمة ، القى اوجلان في عام ١٩٩٠، خطاب طالب فيه اعلان هدنة في جنوب شرق تركيا واعترف بالسادة التركية هناك، وانه ليس انفصاليا، انما يطالب بحقوق سياسية وثقافية للكرد، كما اعلن في عام ١٩٩٣، وقف اطلاق النار من جانب واحد، وغير من هدف الحزب

الاستراتيجي والمتمثل باستقلال كردستان تركيا وتشكيل دولة كردية فيها، حيث دعا الى اقامة نظام فيدرالي في تركيا، وفي ١٩٩٨ بادر الى تعطيل طلبه من اقامة نظام فيدرالي في تركيا الى حكم ذاتي، ودعا القيادات الكردية في مختلف دول المنطقة الى تشكيل مجلس وطني يهدف الى وضع حد للخلافات الكردية (عيسى ٢٠٠٢، ٣٢١).

وفي ١٥ فبراير/شباط ١٩٩٩، اعتقل زعيم الحزب عبد الله أوجلان عندما كان متجها إلى مطار العاصمة الكينية نيروبي، بعد ١٥ سنة من العمل العسكري المسلح، لإدانته بـ"الخيانة الوطنية وتهديد وحدة اراضي الدولة التركية ". وحكم عليه بالإعدام في حزيران من السنة نفسها، ثم خفف الحكم من الإعدام إلى السجن المؤبد (عيسى ٢٠٠٢، ٣٣٤)، وفي ٢ اب ١٩٩٩ دعا اوجلان مقاتلي حزبه الى وقف إطلاق النار والتخلي عن الكفاح المسلح ومغادرة الاراضي التركية باتجاه شمال العراق اعتبار من ايلول من تلك السنة معتبرا ان تلك الخطوات ستؤدي الى احلال السلام في تركيا (عيسى ٢٠٠٢، ٣٣٧)، وفعلا التزم حزب العمال الكردستاني لتوجيهات اوجلان حيث استمر وقف إطلاق النار من جانب واحد منذ ذلك التاريخ حتى حزيران ٢٠٠٤ (الزمان ٢٠٠٥).

اما بالنسبة للحكومة التركية فقد كانت ردود افعالها متناقضة، لا بل ان التناقض كان موجود في الشخصية القيادية والسياسية الواحدة ، ومنها على سبيل المثال تورغت اوزال رئيس وزراء تركيا (١٩٨٣ – ١٩٨٩) اصدر مشروعا في تموز ١٩٨٧ سمي بـ(مشروع اوزال) الذي تضمن التخلي عن اساليب المواجهة مع من يسميهم المشروع بـ (الاشقياء) في اشارة الى قوات حزب العمال الكردستاني، والاعتماد على وحدات خاصة تتمركز في المناطق التي تتخذها تلك القوات هدفا لنشاطاتها، اما مشروعه الثاني فبموجبه تم اطلاق سراح ٤٦ الف سجين من الذين شاركو بعمليات تصفها الحكومة بـ (الارهابية) لحزب العمال الكردستاني (جواد ٢٠٠٥، ٣٩-٤٠)، اما بالنسبة لرئيس وزراء تركيا سليمان ديميريل (١٩٩١ – ١٩٩٣) فبينما كان من اشد المعارضين

لمشروع اوزول فانه تراجع عن ذلك، اذ قام بجولة في المناطق الكردية في كانون الاول ١٩٩١، ودعا المجتمع التركي الى الاعتراف بالواقع الكردي (الدين ٢٠٠١، ١١٤ – ١١٥)، لكن في اذار عام ١٩٩٢ طرح وجهة نظر حكومته الرافضة لمسألة اقامة نظام فيدرالي او حكم ذاتي في البلاد بناء على طلب اوجلان، واكد ان تركيا دولة واحدة ولا يمكن تجزئة اراضيها وفيها قومية واحدة وهي التركية وليس فيها اية اقليات (العزاوي ٢٠٠٢، ٢٢١).

اما بالنسبة لتانسو تشيلر رئيسة وزراء تركيا (١٩٩٣ – ١٩٩٥) فقد واصلت الخيار العسكري ورفضت الحوار والحلول السلمية مع ذلك الحزب، ووصفت زعيمه اوجلان بأنه (زعيم منظمة ارهابية انفصالية) وكذلك وصفت جماعته بالارهابيين، لكن لم تمض سوى سنة واحد حتى تراجعت عن ذلك واعدت خطة لمنح الكرد حقوقهم الثقافية تضمنت تدريس اللغة الكردية في المدارس كلغة اختيارية وبث اذاعي وتلفازي بتلك اللغة التركية (يهنان ٢٠٠٨، ٩)، وكان الهدف من ذلك محاولة تحسين صورة تركيا امام المجتمع الدولي فيما يتعلق بطريقة تعاملها مع الاقليات الاخرى للحصول على العضوية التامة في الاتحاد الاوربي، الا ان تلك الخطة جوبهة بالرفض من قبل المؤسسة العسكرية التركية واختصر ذلك بجملة واحدة "لا مسألة كردية عندنا، بل مسألة ارهاب " (العزاوي ٢٠٠٢، ١٠١).

اما بالنسبة لنجم الدين اربكان، زعيم حزب الرفاه ذو التوجه الاسلامي رئيس الوزراء التركي للمدة (١٩٩٦ – ١٩٩٧) فأنه دعا من خلال المجلس الوطني الى وقف اطلاق النار بين الاخوة – الاتراك والكرد – لا كل منهما ينتمي للاسلام، ورغم اشتداد العمليات العسكرية بين مقاتلي حزب العمال والقوات التركية في عهد اربكان، لكن المؤسسة العسكرية لم تنظر بعين الارتياح الى دعوة اربكان، مما حدا بالجيش التركي الى التدخل في الشؤون السياسية للبلاد سنة ١٩٩٧، واجبار حكومة اربكان على الاستقالة وفرض حظر على حزب الرفاه. (عيسى٢٠٠٢، ٣١٩)

وجدد مسعود يلماز الذي اعقب اربكان في رئاسة الوزراء في حزيران ١٩٩٧، ماكان يطمح به اوزال من افكار وما قام به من اصلاحات اقتصادية في جنوب شرق تركيا لكنه صدم بالمؤسسة العسكرية بما كانت تطمح اليه من استئصال جذور حزب العمال الكردستاني، ووضع حد لنشاطاته المسلحة والقاء القبض على قادته، وفعلا القي القبض على زعيمه في ١٩٩٩.

اما بالنسبة لرجب طيب اردوغان فقد عمل على تحسين صورة تركيا وذلك من اجل نيل العضوية في الاتحاد الاوربية، حيث بدء ببث برامج بلغة الاقليات التي تضمها تركيا وبضمنها الكردية ، كما قام اردوغان بزيارة ولاية ديار بكر ذات الاغلبية الكردية في اب ٢٠٠٥، واعترف بوجود مشكلة كردية في تركيا وانه يمكن تسويتها بمزيد من الديمقراطية ، ونظرا لعدم اقتناع حزب العمال الكردستاني بإجراءات الحكومات السابقة فأنه استأنف عملياته العسكرية في حزيران ٢٠٠٤، بعد وقف اطلاق النار استمر لمدة ٥ سنوات ومن طرف واحد على اعتبار ان اصلاحات الحكومة لتعزيز حقوق الكرد غير كافية (الشرق الاوسط ٢٠٠٥).

وعلى الرغم من ان الحكومات التركية المتعاقبة تتخذ الموقف نفسه من الحركة المسلحة الكردية المتمثلة في PKK منذ عام ١٩٨٢، وهو موقف ينطلق من الخلفية التركية الأتاتوركية، التي تؤكد على الطبيعة التركية للدولة، الا ان حكومة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا حاليا بقيادة الرئيس رجب طيب أردوغان ينتهج عقيدة اسلامية ، وهو توجه يميني بطبيعة الحال، وبالتالي فان اجتماع كل من مبدأي أتاتورك والعقيدة الأسلاموية عند اردوغان يكون منطلقا لكسب ود المجتمع التركي المتدين الى حد بعيد.

أما الطرف الآخر للنزاع، سواء داخل الأراضي التركية أو الأراضي العراقية، فيمثل توجها قوميا يساريا منفتحا يتخذ من العلمانية منهجا له ويدعو الى السلام وهو المنهج المسمى بالمنهج الأوجلاني، وبذلك يكون الصراع متعدد الأبعاد يعكس طبيعة الخلافات السياسية بين الأحزاب الرئيسية على الساحة التركية، ولاسيما صراعات اليمين واليسار

وصراعات القوميين والليبراليين والإسلاميين مع الليبراليين والقوميين على حد سواء ومن ثم محاولة أردوغان توظيف تلك الخلافات في صراع خارجي لأهداف داخلية عقيدية وانتخابية. وعلى هذا الأساس يطمح أردوغان في هذه المرحلة بتحقيق نصر عسكري يزيد من رصيده في الساحة التركية وخصوصا بعد الخسارة التي لحقت بحزبه في الانتحابات البلدية في كبرى المدن التركية اسطنبول (الجاف ٢٠١٩).

وجرت مفاوضات سرية بين حزب العمال الكردستاني والحكومة التركية في العاصمة النرويجية أوسلو عام ٢٠١٠، لكنها لم تسفر عن نتائج، وفي صيف ٢٠١٢ تصاعد القتال بين الجانبين واعتقلت الحكومة التركية العديد من الناشطين الأكراد، وفي تشرين الأول من العام نفسه جرت جولة جديدة من المفاوضات بين الحكومة التركية والحزب الكردستاني. وفي ٢٠١٣ جرت مفاوضات جديدة بين أوجلان – في سجنه بجزيرة أميرالي في بحر مرمرة – وبين مسؤولين في الاستخبارات التركية. وفي آذار ٢٠١٣ أعلن حزب العمال الكردستاني رسميا وقفا لإطلاق النار مع الحكومة التركية، وذلك في أعقاب الدعوة التي وجهها عبد الله أوجلان لإنهاء النزاع المسلح الذي استمر عقودا، ودعا أوجلان من سجنه الحزب إلى وقف القتال والانسحاب من تركيا، ودعا في رسالة القيت في ديار بكر بجنوبي شرقي البلاد "اليوم بداية عهد جديد، يجب أن تعلو فيه السياسة على السلاح"، مضيفا "الآن وصلنا إلى مرحلة يتعين فيها على العناصر المسلحة أن تنسحب إلى خارج حدود تركيا". فترة الود بين الطرفين لم تستمر طويلا حيث عادت المواجهات مجددا بين مسلحي حزب العمال الكردستاني والجيش التركي، كما شهدت مدن تركية بين ٢٠١٤ و٢٠١٦ هجمات استهدفت مؤسسات ومناطق سياحية خلقت العشرات من الجرحى والقتلى(BBC 2016).

المحور الثاني: تحركات حزب العمال الكردستاني داخل العراق بعد عام ٢٠١٤

بعد الأحداث التي شهدتها سورية في عام ٢٠١١ ، جعلت المكتسبات التي احرزها "حزب الوحدة الديمقراطية" السوري – (PYD) الذي هو الامتداد السوري لحزب العمال

الكردستاني (PKK) في المناطق الشمالية من سورية – دافع لازدياد فعاليات (PKK) في تلك المنطقة، لاسيما مع استفادت حزب PYD من الامكانات التي حصل عليها من المجتمع الدولي بزعم انه يحارب تنظيم داعش الارهابي، وعليه دخل حزب PKK بدوره في هذه الوتيرة في صراع من اجل زيادة فعالياته وتاثيره في العراق، وسعيه لخلق ساحة للتحرك وتوسيعها داخل العراق ، ونتيجة استيلاء تنظيم داعش على محافظة الموصل في حزيران من عام ٢٠١٤، وما تبعها من حالة عدم الاستقرار وفراغ السلطة والحكم في العراق، فقد تمكن حزب PKK من خلق موطئ قدم له في الأراضي العراقية، ولاسيما في محافظة نينوى، حيث اسس حزب PKK قواعد له في مدينة سنجار بصورة رئيسة وفي مدينة كركوك وما جاورها، فضلا عن مدينتي طوزخورماتو وخانقين، وذلك بذريعة محاربة تنظيم داعش (دومان ٢٠١٦). وعليه، بدأت معالم استراتيجية حزب العمال الكردستاني تتضح داخل الاراضي العراقية، وذلك من خلال نشره لجماعاته العسكرية المسلحة في منطقة سنجار في محافظة نينوى، تحت ذريعة حماية الاقليات، التي ارتكبت بحقها جرائم، لاسيما الاقلية الايزيدية، من جانب اخر عمل الحزب على دعم العديد من الجماعات المسلحة التي تؤمن بأيديولوجيته، مثل وحدات المقاومة في سنجار، إذ أن هذه الاستراتيجية يعدها قادة حزبPKK ، ستلحق الضرر بتنظيم داعش والدولة التركية(Iraq Oil Report 2019) . نتيجة لذلك أتخذت الحكومة التركية اتجاهاً سياسياً وعسكرياً حاسماً يعارض مصالح حزب العمال الكردستاني، حيث اتخذت قرارا بأن لن تسمح للمقاتلين الأكراد بتحويل سنجار إلى ملاذ آمن لأنشطتهم العدوانية، وعليه طالبت تركيا كل من الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة الاقليم في اربيل، فضلا عن الولايات المتحدة، للتعاون معها لطرد حزب العمال الكردستاني من منطقة سنجار، حيث اكدت الحكومة التركية أن وجود حزب العمال الكردستاني في هذه المنطقة الجغرافية سيؤدي إلى تشكيل تهديد أمني خطير، وفي هذا الصدد يؤكد العديد من المحللين، بأن هذه التأكيدات التركية ستكون بمثابة

ذريعة لشن حرب أوسع ضد حزب العمال الكردستاني في داخل الاراضي العراقية (Iraq Oil Report 2019).

بالنسبة للحكومة الاتحادية العراقية فأنها لم تتخذ اي اجراء تجاه حزب العمال الكردستاني، اذ صرحت تركيا انه بدلا من قيام الحكومة الاتحادية العراقية بحملة ضد هذا الحزب، فانها تقوم بتأمين التعضيد اللوجستي والمادي والعسكري لوحدات "المقاومة في سنجار" التي يسيطر عليها حزب PKK للدفاع عن الايزديين في تلك المدينة، وكما هو معلوم ان "وحدات المقاومة في سنجار" منظمة تابعة الى "الحشد الشعبي"، الذي يعد مؤسسة رسمية وفقا لقرار اتخذه مجلس الوزراء العراقي، وبهذا اكدت الحكومة التركية ان الحكومة العراقية تغض النظر عن حزب العمال الكردستانيPKK ، بل انها تقوم بدعم دور حزب العمال وان كان ذلك بشكل غير مباشر (دومان ٢٠١٦).

لذلك ترى الحكومة التركية ان التهديد الذي يشكله حزب العمال الكردستاني PKK في العراق اضحى يشكّل بمرور الزمن وضعا لا يمكن السيطرة عليه، وقد اكد على ذلك التصريح الذي ادلى به الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لدى عودته من اجتماع قمة العشرين التي انعقدت في الصين، اذ اوضح اردوغان بصريح الكلام ان حزب العمال PKK، يسعى لخلق موضع قدم له في العراق، وانه تموضع في منطقة الموصل بصورة خاصة، وانه يقوم من هنالك بتهديد تلعفر والتركمان والتعرّض لهم، كما اضاف الرئيس اردوغان بإن رئيس اقليم كردستان مسعود البارزاني قد ادلى بتصريحات تؤكد على عدم رضا حكومة اقليم كردستان على تحركات حزب العمال في المنطقة (دومان ٢٠١٦)

وفي مشهد ما بعد داعش في العراق ونتيجة لبروز دور فاعل لحزب العمال الكردستاني داخل العراق، كان هناك الكثير من الشكوك من الحكومة التركية بأن العراق سيستغل هذه القضية لصالحه، إذ اعتقدت الحكومة التركية أن الحكومة الاتحادية العراقية ستسلح قوات حزب العمال الكردستاني لمحاربة تنظيم داعش، وكانوا متأكدين من أن مثل هذه الخطوة ستقوض في وقت لاحق التوازن السياسي في شمال العراق، كما كان

لتركيا ايضا شكوك أساسية بأن الحكومة الاتحادية العراقية قد تستخدم حزب العمال الكردستاني كورقة مساومة لإجبار القوات التركية، في معسكر بعشيقة على المغادرة، فضلا عن ذلك أكدت الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق، وبالتحديد الحزب الديمقراطي الكردستاني (KRI) تحفظاتها على هذه الخطوة، قائلة "إن تسليح حزب العمال الكردستاني يجب أن يتم من طريق التعاون مع التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش"، نتيجة لذلك بذلت تركيا وحكومة اقليم كردستان جهودا كبيرة لإقناع الحكومة العراقية بعدم تنفيذ تلك الخطة(Iraq Oil Report 2019) .

فضلا عن ذلك، هنالك مخاوف مشتركة لكلا من حكومة اقليم كردستان و الحكومة التركية، من أن ينتشر حزب العمال الكردستاني في مدينة كركوك الغنية بالنفط ، مما قد يؤدي بأن يكون له دور حاسم فيها(Global Conflict Tracker 2019).إذ بالنسبة للحزب الديمقراطي الكردستاني، تاريخيا كانت له علاقة غير جيدة (نون بوست ٢٠٢٠)، مع حزب العمال الكردستاني، حيث اتهم الحزب الديمقراطي، حزب العمال الكردستاني بدعم منافسه حزب الاتحاد الوطني الكردستاني(PUK) خلال حرب كردستان التي اندلعت في عام ١٩٩٤، وعليه شكّل دخول مقاتلي حزب العمال الكردستاني انعطافًا في انتشار الحزب داخل العراق، فهذا التدخل في مدينة سنجار لم يلبث أن تحول إلى نقطة خلاف حادة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والـ PKK، إذ يتهم الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتزعمه مسعود البارزاني حزب العمال بالسيطرة على سنجار ومنع عودة النازحين إليها، فضلًا عن أن وجود حزب العمال في تلك المنطقة بات يشكل بؤرة توتر جديدة ، بعد أن استطاع الحزب فرض سيطرته على كثير من المناطق المجاورة لسنجار مما جعل "الحزب الديمقراطي الكردستاني" ان يوجه اتهامه الى حزب العمال الكردستاني، بمنعه من ضم هذه المدينة إلى الإقليم الكردي، فضلا عن ذلك ادعى الحزب الديمقراطي الكردستاني أن حزب العمال الكردستاني قد استهدف مرارًا خط الأنابيب الذي يحمل النفط من كردستان العراق إلى

ميناء جيهان التركي، كما اكد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني على ان التدخل العسكري الذي تقوم به تركيا في شمال العراق سببه عناصر حزب العمال الكردستاني، وأشار عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني علي عوني إلى أن "حزب العمال الكردستاني والقوات التابعة له يتهمون دائمًا الحزب الديمقراطي الكردستاني بالسماح للقوات التركية بدخول المناطق الحدودية في دهوك، ولكن في الواقع ، فإن سلوك حزب العمال الكردستاني هو الذي يستدعي تدخل الجيش التركي إلى المنطقة" (الشمري ٢٠١٩)، حيث يستهدف الجيش التركي بانتظام قواعد حزب العمال الكردستاني (PKK) في العراق، ففي عام ٢٠١٨ صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إنه سيشن عملية رسمية ضد الأكراد في العراق، مما حدا بالحكومة الاتحادية العراقية الى اصدار شكاوى رسمية ضد التوغلات التركية في أراضيها ذات السيادة، وفي يناير/ كانون الاول ٢٠١٩، اتهمت الحكومة التركية متشددين أكراد انفصاليين مرتبطين بحزب العمال الكردستاني بأنهم شنوا هجومًا على قاعدة للجيش التركي في شمال العراق مما أسفر عن أضرار في المعدات العسكرية دون وقوع إصابات(Global Conflict Tracker 2019) .

وعليه ومن اجل التخلص من مشكلة وجود حزب العمال الكردستاني وغيره من الفصائل المسلحة في مدينة سنجار دعا رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البارزاني) في ٣ اب ٢٠١٩، إلى تسليم مدينة سنجار بمحافظة نينوى إلى أهلها، فيما طالب مسؤولون بطرد حزب "العمال الكردستاني" من المدينة ، حيث تخضع مدينة سنجار منذ تحريرها من " تنظيم داعش" عام ٢٠١٥، إلى سيطرة وحدات محلية تُسمّى "وحدات حماية سنجار"، تابعة لحزب "العمال الكردستاني"، كما تنتشر مقرات لـ"العمال الكردستاني" في قرى واقعة بمحيط المدينة، ما جعل بعض مناطق سنجار والقرى المحيطة بها، تتحول إلى ثكنات عسكرية بسبب تكثيف مقاتلي "حزب العمال الكردستاني" لإجراءاتهم في هذه المناطق، على خلفية التصعيد التركي ضد الحزب في

العراق، بعد أنباء عن تورطه باغتيال دبلوماسي تركي في تموز ٢٠١٩ (الشمري ٢٠١٩).

فضلا عن ذلك، لدى الحكومة التركية مخاوف جيوسياسية أخرى حول دور حزب العمال الكردستاني في العراق، منها أن هذه المنظمة التي نشأت في العراق في الثمانينات تستخدم المنطقة الحدودية الواقعة بين تركيا والعراق وإيران، لإلحاق الضرر بالأمن القومي لتركيا، وذلك من خلال تمكن حزب العمال الكردستاني من استغلال المعالم الجغرافية لهذه المنطقة بطرق متعددة لتعزيز قدراته العسكرية، كما أعلنت تركيا في كانون الثاني ٢٠١٩، أن حزب العمال الكردستاني شجع السكان الأكراد في مدينة دهوك في إقليم كردستان العراق على اقتحام قاعدتها العسكرية في تلك المدينة، علاوة على ذلك، كشفت المخابرات التركية أن عملية الاغتيال الأخيرة في العام ٢٠١٩ لأحد دبلوماسييها في أربيل نفذها احد عناصر حزب العمال الكردستاني. (Menmy 2019).

مما تقدم يمكن القول، ان ابعاد التهديدات التي يحدثها وجود حزب العمال الكردستاني PKKفي العراق تزداد بصورة كبيرة، إذ على الرغم من تأكيد الحكومة الاتحادية العراقية بأن تواجد القوات التركية العسكرية في مخيّم بعشيقة يعد انتهاكا للسيادة العراقية وتهديدا لامنه الوطني، تؤكد الحكومة التركية بأن تواجد عناصر حزب العمال الكردستانيPKK ، هو التهديد المباشر الذي يستهدف وبشكل واضح أمن الاراضي العراقية، وهذا ما يتضح من خلال عمليات الحزب في سنجار وكركوك ، فضلا عن ذلك ترى الحكومة التركية ان تواجد PKK في العراق يوقع الضرر بالقضية الكردية ايضا في ذلك البلد، ويؤدّي الى حدوث انقسامات بين الاكراد، ذلك لأن حزب PKK عندما يعمل بالتعاون مع حزب جلال الطالباني "الاتحاد الوطني الكردستاني" ومع حزب "التغيير" الكردي الذي انفصل عن حزب الطالباني القريبين اليها من الناحيتين الايديولوجية والسياسية، فانه يقف بالضد من حزب البارزاني "الحزب الديمقراطي

الكردستاني"، ما يؤدي الى حدوث صدامات بين الحزبين الكرديين المشار اليهما، ووقوف كل منهما بالضد من الطرف الآخر، مما يؤدي الى زيادة الخلاف الموجود اصلا في الاقليم الكردي ويعمّق التجاذبات السياسية في الاقليم وبدوره ينعكس على الامن الوطني العراقي بصورة عامة (دومان ٢٠١٦).

المحور الثالث: رد الفعل التركي على عمليات حزب العمال الكردستاني وتأثيره في الامن الوطني العراقي

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، تجددت المخاوف التركية بشأن قيام الاكراد بالاستقلال عن العراق واقامة دولة كردية فيدرالية، لاسيما بعد ان اعلن الفصيلين الكرديين وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني، والاتحاد الوطني الكردستان بزعامة (جلال طلباني)، توحيد سلطتيهما وترشيح (تشروان برزاني) لرئاسة الحكومة في كردستان، و(خسرت رسول) لرئاسة البرلمان، وتشكيل حكومة من ٦ وزراء لبرزاني، واربعة لطلباني(العلاف ٢٠٠٦، ١). كما تشكل هاجس لدى تركيا من ان استقلال الاكراد الذاتي في العراق قد يلهب اكرادها الساخطين، والذي سيتكثف بالحرية التي يتمتع بها حزب العمال الكردستاني بشن هجمات عبر الحدود داخل تركيا في مناطق محصنة داخل الاقليم الكردي (العلاف ٢٠٠٦، ٢).

وعليه، وجدت تركيا نفسها بعد عام ٢٠٠٣ في مواجهة مشهد سياسي جديد لا يتفق مع مرتكزاتها الاستراتيجية في العراق، فتطور العملية السياسية كان في مصلحة الاكراد، الامر الذي اثار حفيظة الاتراك، لاسيما بعد صياغة المجلس الانتقالي في حزيران ٢٠٠٣، الذي اتاح للاكراد التمتع بنفوذ سياسي كبير في الساحة السياسية العراقية، من خلال تولي مناصب مهمة في الدولة، كذلك اتاح هيمنة الاكراد على الاقلية التركمانية مما زاد من مخاوفها تجاه الطموحات الكردية في العراق (اليعقوبي ٢٠١٣، ٣٨٤).

فضلا عن ذلك، برزت متغيرات اخرى زادت من المخاوف التركية، والتي تمثلت في ازدياد قوة ونفوذ ايران على صعيد المنطقة بشكل عام، والعراق بشكل خاص، فضلا

عن تداعيات المشروع الامريكي في منطقة الشرق الاوسط، بما يعني تراجعا تركيا في علاقات التوازن الاقليمي، الامر الذي يتطلب اعادة توجيه السياسة التركية الاقليمية في المنطقة عموما، والوضع العراقي خصوصا، لتعزيز موقع تركيا في التوازنات الاستراتيجية (العيداني ٢٠١٢، ٣٦٧-٣٦٨).

بعبارة اخرى، أصبح العراق بعد عام ٢٠٠٣، من اهم اولويات السياسة الخارجية التركية، اذ تعد تركيا العراق مجالا تمتد اليه سياساتها الجيوسياسية والامنية، وهنا يشير احمد داود اوغلو وزير خارجية تركيا الاسبق بأن علاقة تركيا بالعراق " لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة، بل تمتد الى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد" (هاني ٢٠١٢، ٧٢).

وعليه، فأن السياسة الاقليمية التركية بمختلف ابعادها الايجابية والسلبية اصبح لها تأثير فاعل على الامن الوطني العراقي وعلى مجمل العملية السياسية القائمة، من خلال ايجاد موطئ قدم لها في القضية العراقية عبر توظيف العديد من الوسائل بهدف الحصول لاحقا على مكاسب اضافية في علاقاتها المستقبلية مع العراق، لاسيما في المجالات الاقتصادية كالتجارة والنفط والبنية التحتية، فطبيعة السياسة التركية تجاه العراق على الرغم من انها تحمل اهداف معلنة تتمثل بتعزيز التعاون المشترك بين البلدين في المجالات كافة، فانها من جانب اخر تشكل عاملا مهددا للامن الوطني العراقي، من خلال سعي تركيا الى توثيق علاقاتها مع بعض القوى السياسية العراقية، التي تشعر بالتهميش في الوضع العراقي الجديد، لاسيما بعد اقرار الدستور العراقي نهاية عام ٢٠٠٥ الفيدرالية في البلاد، ضمن استراتيجية مخطط لها، بهدف جمع اكثر من ورقة ضغط تمكنها من الفعل والتاثير في التوازنات السياسية العراقية، وهو ما يضمن لها وجود حكومة موالية او على علاقات طيبة معها في المستقبل (اليعقوبي ٢٠١٣، ٣٨٥).

وقد برزت التحركات التركية تجاه العراق بشكل واضح منذ عام ٢٠٠٩، اذ قامت تركيا ببناء علاقات مع بعض الجهات المعارضة للعملية السياسية في العراق كهيئة علماء المسلمين، واستضافتها لعدة مؤتمرات، فضلا عن دعوتها الى قيام جبهة تركمانية واسعة تأخذ على عاتقها المطالبة بضرورة اعطاء التركمان حقوقهم في العراق (العيداني ٢٠١٢، ٣٦٨)، فضلا عن دعمها لقيادات سياسية في الوصول الى الحكم في العراق تكون اقل تبعية لايران (من وجهة نظرها).

ومن اجل ضمان مصالحها في العراق، قد لا تتردد تركيا في تعميق علاقاتها مع جماعات متطرفة لفرض ما تبقى لها من نفوذ على مناطق محددة في العراق، اذا قد تتعامل مع تيارات سلفية في كردستان العراق لمواجهة اي احتمال في التفكير في اقامة دولة كردية مستقلة، ولابقاء حالة القلق وعدم الاستقرار في العلاقة بين اربيل والدولة المركزية في بغداد (هاني ٢٠١٢، ٧٣).

كما قامت تركيا بتوظيف وضع الاقلية القومية التركمانية في العراق، من خلال توجيه الاتهامات المتكررة للحكومة العراقية بعد توفيرها الحماية الكافية للتركمان نتيجة للاضطهاد والقمع والتمييز وسوء المعاملة التي يتعرضون لها (من وجهة نظرهم)، ومما ساعد على اتساع تلك الانتقادات وتزايد حدتها، وجود الآف من التركمان الذين نزحوا في محافظات العراق اثر هجمات تنظيم داعش على المناطق التركمانية كذلك الذين هجروا الى تركيا وتشكيل البعض منهم جمعيات وتنظيمات مرتبطة ومدعومة من بعض الصحف والاوساط الحزبية والجامعية التركية(معوض١٩٩٢، ١٠١).

كما اهتمت تركيا بقضية كركوك كونها ذات اهمية محورية في تحديد مستقبل العراق، نظرا لاهميتها النفطية ولتركيبتها السكانية المختلطة، اذ تذهب تركيا الى ضرورة التوصل الى (مركز خاص لمحافظة كركوك)، ورفض التعجيل باجراء اي استفتاء يمكنه ان يسبب مواجهات اثنية، والدعوة الى تأجيله لحين التوصل الى حلول سياسية وتوافقية واقعية ودائمة بين الجماعات العربية والتركمانية والكردية في كركوك (معوض

١٩٩٢، ٣١٩-٣٢٠)، ولا شك فان تلك الدعوة تنطلق من اعتبارات مصلحية في المقام الاول، تتجسد في المطامع التركية في نفط كركوك، واحقية تركيا في الحصول على نفط تلك المنطقة كونها تاريخيا كانت جزءا من الدولة العثمانية (من وجهة نظرها).

كما عمل الاتراك على اضعاف كل من الحكومه الاتحاديه في بغداد والاكراد معا، وتأجيج الخلافات بينهما عبر ملف النفط وقبولهم بتصدير النفط الكردي عبر انابيب كركوك (بومور طاليق) على البحر المتوسط ودون موافقة الحكومة المركزية في بغداد، واخذ الموقف التركي تجاه الاكراد يتسم بالاحتواء والمهادنة بدل التهديد والمواجهة، الا انه شئ مؤقت حتى يتم استعادة احلام تورغوت اوزال (الرئيس التركي ١٩٨٩ – ١٩٩٣) في ضم شمال العراق والموصل حسب ما جاء في الخرائط التي تم طرحها عام ١٩٩١، حين توقع آنذاك انهيار العراق وتقسيمه وهو حلم اردوغان نفسه (حنفي ٢٠١٤) .

فضلا عن ذلك، يمكن القول انه كان لتركيا تأثير سلبي في الامن الوطني العراقي من طريق سماحها لمقاتلي داعش الدخول الى الاراضي العراقية، إذ اقرت تركيا بأنها سمحت بدخول المتطرفين الى العراق وسورية، لكنها عزفت ذلك الى طول الحدود مع سورية اذ تصل الى (٩١٠ كم) ومع العراق (٣٨٤كم) ، وانها بلد سياحي لاتعرف اذا كان الزائر سائحا ام متطرفا، وكشف صحيفة (طرف) التركية اليسارية ان ثمانية من اهم القيادات في تنظيم داعش، والذين اصيبو خلال القصف الامريكي في سبتمبر/ ايلول ٢٠١٤ لمعاقل التنظيم، تم نقلهم الى مدينة (اورفا) جنوب تركيا ، وعلاجهم في مستشفى خاص، وان الحكومة التركية امنت نقلهم ودفعت تكاليف علاجهم بالكامل، كما نشرت الصحيفة نفسها يوم (٩ سبتمبر/ ايلول ٢٠١٤) تقريرا عن ذخيرة تركية الصنع بأيدي مقتلي التنظيم، اما صحيفة (ايدنليك) فترى ان الحكومة التركية امدت (داعش) بالسلاح الذي جرى استعماله في اقتحام القنصلية التركية حين اجتاح مقتلي

(داعش) مدينة الموصل. اذ رأى الاتراك في ظهور تنظيم داعش فرصة لتحقيق اهداف اقليمية استراتيجية في المنطقة (دلي ٢٠١٤). كما لم تتردد تركيا في توظيف مشكلة المياه للتأثير في الوضع الداخلي العراقي، لاسيما وان قضية المياه قضية معاصرة اصبحت ترتبط بالامن والاقتصاد.

وعليه قامت تركيا بتعزيز وجودها في شمال العراق من طريق انتشار تشكيلاتها المدرعة مدعَمة بحجم كتيبة في مطار (بامرني) في منطقة " إقليم كردستان"، وتتمركز كتيبة مغاوير في قرية "كاني ماسي" تتمثل مهمتها المتعلقة بأمن الحدود بمنع توغل حزب العمال الكردستاني ، كما ادى ظهور تنظيم داعش الى دفع تركيا في اتخاذه ذريعة لنشر قواتها ضمن نطاق أكثر عمقاً داخل شمال العراق، إذ أرسلت تركيا في عام ٢٠١٥، جنوداً إلى ناحية بعشيقة بالقرب من الموصل وخارج المناطق الخاضعة لسيطرة "حكومة إقليم كردستان"، وذلك بحجة تدريب العرب والأكراد على محاربة تنظيم داعش حسب ما أعلنته القيادة التركية (چاغاپتاي ٢٠١٧). وعليه بدأت القوات التركية في شن هجمات على مواقع انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل، بعد استعدادات عسكرية للجيش التركي استغرقت ثلاثة أشهر منذ نيسان ٢٠١٨، في مناطق المثلث الحدودي مع العراق وإيران (مركز المستقبل ٢٠١٨) .

وتجدر الاشارة هنا، ان التدخل التركي عسكريا في العراق لم يكن الأول من نوعه وانما هناك مجموعة من العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا في شمال العراق منذ عام ١٩٩٢ ويمكن توضيحها في جدول(1).

جدول (١): العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا في شمال العراق منذ عام ١٩٩٢

التاريخ	المكان	العملية	الجرحى والقتلى من القوات التركية	القوات الكردية التي تم قتلها واعتقالها	تكاليف العملية بالدولار
1992	العراق	عملية شمال العراق	28قتيل ١٢٥ جريح	1551قبض عليه ١٢٣٢ قتيل	6 مليون دولار
1995	العراق	عملية الصلب	64قتيل ١٨٥ جريح	555قبض عليه ١٣ قتل	٤ مليون دولار

1997	العراق	عملية المطرقة	114قتيل ٣٣٨ جريح	2730قبض عليه ٤١٤ قتل	2 مليون دولار
1997	العراق	عملية الفجر	31قتيل ٩١ جريح	865 قبض عليه ٣٧ قتل	2 مليون دولار
2008	العراق وسوريا	عملية الشمس	27جريح	240قبض عليه	3 مليون دولار
2017	العراق	غارات جوية تركية في العراق وسوريا	0	70قتل	استخدمت صواريخ بقيمة ٣ مليون دولار
2018	العراق	عملية درع دجلة في شمال العراق	112قتيل ١٧ جريح	234 قبض عليه حتى شهر أيار ٢٠١٨	2 مليون دولار
المجموع الكلي	٧ اماكن	٧ عمليات	349قتيل و ٧٨٣ جريح	٦١٧٥ قبض عليه و ١٧٦٦ قتل	٢٢ مليون دولار

Source: **https://en.wikipedia.org/wiki/Listof_Turkish_Armed_Forces_operations_in_Northern_Iraq**.

وتكشف الاستعدادات العسكرية التركية، إلى جانب تصريحات الحكومة التركية، أن تركيا بصدد إقامة طويلة الأمد فى المنطقة، لا سيما بعد تأسيس أربعة قواعد عسكرية ثابتة، منها قاعدة مركزية فى جبال "بالكايا" على ارتفاع ٢٤٠٠ متر في شمدينلي التابعة لولاية هكاري جنوب شرقى تركيا، وثلاث قواعد في العمق العراقي فى جبل "كتكين"، وقد أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن منطقة مخمور (جنوب الموصل)، ضمن قائمة الأهداف المحتملة لهجمات القوات التركية، حيث وصف مخيم مخمور بأنه "بات حاضنة للإرهابيين" في إشارة إلى أنه يمد قواعد حزب العمال الكردستاني بالعناصر الداعمة له في القتال ضد القوات التركية، مستندًا إلى أن الحكومة العراقية لم تقم بما يلزم لوقف التسلل إلى العمق التركي فيما يتعلق بسنجار وقنديل، وفي ٢٠١٩ نفذ الجيش التركي ما لا يقل عن ٧٦ عملية جوية عبر الحدود، استهدف معظمها مخابئ حزب العمال الكردستاني ومخازن الذخيرة داخل جبال قنديل وحولها، حيث يوجد "مقر" حزب العمال الكردستاني وكذلك في هاكورك، في الشمال الغربي من قنديل باتجاه الحدود التركية، وذلك بهدف معلن هو "إنهاء حزب العمال الكردستاني"، فقد شن الجيش التركي هجمات جوية وبرية ضد المسلحين في شمال العراق (أطلق عليها اسم عملية المخلب) في ٢٧ مايو ٢٠١٩ ، وفي هذا الصدد يؤكد

بعض المحللين أن المواجهة في شمال العراق، والتي استهدفت المستويات العليا لحزب العمال الكردستاني كانت السبب وراء الهجوم الذي وقع في ١٧ يوليو/ تموز ٢٠١٩، والتي ذهب ضحيتها دبلوماسي تركي (wikipedia 2019) ومنذ حزيران ٢٠٢٠، يواصل الجيش التركي عملياته العسكرية داخل الأراضي الحدودية العراقية ضمن إقليم كردستان شمالي العراق ضد مسلحي حزب "العمال الكردستاني" الذين يتخذون من الأراضي العراقية معاقل تقليدية لهم، وينفذون من خلالها هجمات ضد مصالح تركية مختلفة، كما اكد مسؤولين في الاقليم إن مقاتلي حزب "العمال الكردستاني" فقدوا مناطق نفوذ مهمة كانوا يسيطرون عليها في منطقة برادوست العراقية الحدودية مع تركيا، نتيجة خسائر تكبدوها جراء هجمات من القوات التركية، اضطرتهم للتراجع إلى مناطق شرق دهوك ضمن ناحية سيدكان، كما أكد مسؤول آخر قيام تركيا بتعزيز قواتها على قمة جبل شاقولي الحدودي العراقي ضمن قضاء زاخو (شمالي البلاد)، وإقامة ثكنة عسكرية عليه، وبحسب المسؤول ذاته، فإن سيطرة الجيش التركي على قمة الجبل منحته أفضلية كبيرة بالمنطقة الحدودية، ومن غير المعروف ما إذا كان وجوده سيكون دائماً ومرتبطاً بملف بقاء حزب "العمال" داخل العراق، على غرار وجوده في قرى حدودية عراقية منذ سنوات (علي ٢٠٢٠).

نتيجة لذلك اكدت مصادر حكومية في اقليم كردستان إنّ الإقليم لن يتخذ موقفا أحاديا تجاه حادثة سيدكان، مشيرة إلى بدء التنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم من أجل التوصل إلى حلول سلمية للتوتر في إقليم كردستان، والذي تصاعد في حزيران وتموز من عام ٢٠٢٠، بسبب وجود عناصر "حزب العمال الكردستاني" في مناطق متفرقة من إقليم كردستان، وعدت الحكومة العراقية، في بيان لها، أنّ القصف الذي تعرضت له منطقة سيدكان يعد "انتهاكاً خطيراً للسيادة العراقية"، داعية إلى الوقف الفوري لهذه الأعمال، والجلوس على طاولة الحوار والتفاهم من أجل حل المشكلات الحدودية بين البلدين الجارين بالطرق السلمية، بما يحفظ أمن واستقرار المنطقة، كما

دعا المتحدث باسم القائد العام للقوات المسلحة في رئاسة (مصطفى الكاظمي)، (يحيى رسول) القوات التركية إلى توضيح ملابسات حادثة مقتل ضابطين في حرس الحدود العراقي في أربيل، مشيراً إلى أن القوة العراقية كانت في عملية استطلاع في منطقة سيدكان، التي تقع في مسافة تبعد ٤ كيلومترات عن الحدود مع تركيا (الشمري ٢٠٢٠).

وفقا لما تقدم، أن تركيا تستخدم وجود حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية كذريعة تبرّر من خلالها عملياتها العسكرية المتكرّرة داخل البلاد، مستندةً إلى اتفاق مع النظام السابق يتيح لها إمكانية التوغّل داخل الحدود العراقية بنحو عشرة كيلومترات، لحفظ حدودها ومواجهة حزب العمال الكردستاني، إلّا أنّ العمليات التركية تجاوزت حدود الاتفاق إلى مساحة تصل إلى حدود ٥٠ كيلومتراً ، ويقول خبراء قانونيون إن الاستناد إلى الاتفاق مع النظام السابق لا يوفر حجّة لتركيا لأنه يُعدُّ لاغياً، إذ أن هذه الاتفاقية لم تُجَدَّد بعد عام ٢٠٠٣، فضلاً عن عدم إيداع نسخة منها في الأمم المتحدة وفق المادة ١٠٢ من الميثاق، لذلك يمكن للعراق إقامة شكوى في مجلس الأمن ضد تركيا، لاسيما ان تكرار هذه الانتهاكات تصنف ضمن بند عدم احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة (السهيل ٢٠٢٠).

الخاتمة:

لقد اتخذ حزب العمال الكردستاني من شمال العراق موطنا له، من خلال مقراته ومعسكراته المقامة في المناطق الجبلية الوعرة، نظراً لعدم قدرة الحكومة في بغداد نظرا لتدهور الاوضاع الامنية في البلاد، ولا لحكومة كردستان (بمقتضى الدستور) اخراجهم من الاراضي العراقية. الامر الذي جعل منهم جزء من المشهد الامني العراقي، لدرجة بدأت تصدر من قبلهم من حين لاخر تصريحات تتناقلها الاخبار عن بعض قياديهم تخص الشأن العراقي الداخلي، ولاسيما فيما يتعلق باقليم كردستان مما يعد انتهاك للامن الوطني العراقي بصورة مباشرة.

من جانب اخر، هذا التغلغل الواضح والصريح لحزب العمال الكردستاني في العراق جعل الحكومة التركية تستغل الظروف الأمنية التي مرّ بها العراق بعد دخول تنظيم "داعش" إلى البلاد في توسيع نفوذها شمالاً، الأمر الذي يبدو أنه لن ينتهي حتى ترسّخ تركيا وجودها بشكل دائم داخل الأراضي العراقية، مستخدمةً ذرائع عدّة بينها حزب العمال الكردستاني والاتفاقية السابقة بين البلدين بشأن حماية الحدود، كما ان استمرار بقاء حزب العمال ومقاتليه على الاراضي العراقية، واستمرارهم بعملياتهم العسكرية ضد تركيا سيجبر العراق على تحمل غارات القوات التركية ضدهم وذلك بموجب حق المتابعة واستعمال اجراء الدفاع الرادع لتدافع عن نفسها بما يمثل اختراق من الجانب التركي للسيادة العراقية ومن ثم تأثيره في الامن الوطني العراقي. لذلك هناك مجموعة من التوصيات على الحكومة العراقية الاتحادية الاخذ بها:

- ان وضع البلاد وعدم تكافؤ القوى بين العراق وتركيا لا يجب أن يكون دافعاً إلى الانسحاب والاستسلام أمام الاعتداءات التركية، بل يجب أن يكون للعراق موقف عسكري بالنسبة إلى تدعيم أمن حدوده، وأن لا يكون جبهة رخوة بإمكان تركيا التحرك بحرية فيها من دون رادع.
- يجب ان تكون هناك ارادة لدى العراق لوضع حد لتمادي حزب العمال الكردستاني، الامر الذي يجعل تركيا تستمر في شن هجماتها داخل الاراضي العراقية.
- على الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة الاقليم الجلوس للاتفاق، والتنسيق معا لإنهاء الازمات بين الجانبين، اذ ان تركيا تستغل الأزمات بين الحكومة العراقية وكردستان لشن الهجمات على الإقليم.
- الإجراءات العسكرية التي يجب على العراق اتخاذها هي نشر قوات عسكرية من صنوف القوات المتوفرة على الحدود مع تركيا، فضلاً عن طلب دعم من التحالف الدولي لضبط تلك الحدود، اذ ان وجود هذه القوات على الشريط الحدودي سيكون عامل ردع لتركيا.

- ان وجود قواعد أميركية في كردستان قريبة من تركيا وإيران، يجب ان تدفع امريكا اتّخاذ موقف مع العراق لأن ذلك سيعطيه دعماً عسكرياً ومعنوياً ولوجستياً، ويجعل تركيا تعيد حساباتها عندما تقرّر التجاوز مرة أخرى.
- هناك عدّة ملفات بإمكان العراق استعمالها في ردع انتهاكات تركيا، مثل تسليط ضغط عليها من طريق إعادة النظر بقضايا التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي، فضلاً عن رؤية تتضمّن إعطاء مساحة أكبر للانفتاح على دول الخليج وعدم حصر حراك العراق اقتصادياً في مجالَيْن محدودَيْن هما تركيا وإيران، حيث ان تفعيل ملفات ربط الطاقة والانفتاح الاقتصادي مع دول مجلس التعاون الخليجي سيسهمان بشكل فاعل في عدم ترك البلاد مساحة مفتوحة أمام تدخلات إيران وتركيا، اللتين تعوّلان على بقائه معزولاً عن محيطه.
- على الحكومة العراقية إجراء تفاهمات من خلال بعض الخطوط التي يمكن من خلالها أن يلقي حزب العمال الكردستاني سلاحه أو يغادر العراق، وبالتالي يحقق تقدما أفضل من العمليات العسكرية التي تنتظرها تركيا.
- يجب أن تشتمل الاتفاقات المقبلة مع تركيا على إعادة تفعيل اتفاقية حماية الحدود الموقَّعة في مدة قبل عام ٢٠٠٣، شرط أن تجري كل العمليات العسكرية المقبلة ضمن حدود الاتفاق ومن خلال التنسيق المشترك بين الطرفين.

قائمة المصادر:

العلاف، ابراهيم خليل. ٢٠٠٦. "السلوك السياسي الخارجي التركي تجاه العراق بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣". *مركز الدراسات الاقليمية* 3، العدد. ٥: ١-26.

الجهماني، ابراهيم يوسف. ١٩٩٩. *اوجلان – تركيا والاكراد*. دمشق: دار حوران.

السهيل، أحمد. ٢٠٢٠. "ما هي خيارات العراق لردع الانتهاكات التركية المتكررة لسيادته؟." الاندبندت عربية. ١٢ أغسطس ٢٠٢٠.

https://www.independentarabia.com/node/142801.

النعيمي، احمد نوري. ٢٠١٠. *العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل*. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

هاني، أدريس. ٢٠١٢. "تركيا: انشودة العثمنة على ايقاع الهوية الممزقة". *مجلة حمورابي للدراسات*، عدد٣: ٥٤-٧٥.

الشمري، براء.٢٠١٩.العربي الجديد. "مطالبات عراقية بطرد حزب "العمال الكردستاني" من سنجار". ٣ اغسطس، ٢٠١٩.

https://2u.pw/lPuLy

الشمري، براء. ٢٠٢٠." *كردستان العراق يطالب بإبعاده عن الصراع بين أنقرة و"الكردستاني" بعد مقتل ضابطين"*. ١٢ اغسطس، ٢٠٢٠.

https://2u.pw/OMhqm

دومان، بلگاي. "ابعاد تهديدات حزب العمال الكردستاني في العراق." مركز دراسات الشرق الاوسط. ٢٦ ايلول، ٢٠١٦.

https://www.orsam.org.tr/ar/dimensions-of-pkk-threat-in-iraq.

الجاف، بهروز.٢٠١٩." الاجتياح التركي للاراضي السورية وطبيعة النزاع". موقع الحوار المتمدن، ١٣ تشرين الاول،٢٠١٩.

https://m.ahewar.org/s.asp?aid=652319&r=0&cid=0&u=&i=4854&q=

معوض، جلال. ١٩٩٢. " تركيا والامن القومي العربي: السياسة المالية والاقليات". *مجلة المستقبل العربي*، عدد ١٦٠:-١٠١-١٢٥.

عيسى، حامد محمود. ٢٠٠٢. *القضية الكردية في تركيا* : القاهرة: مكتبة مدبولي.

يهنان، حنا عزو. ٢٠٠٨. "تانسو تشيلر وموقفها من مشكلات تركيا الداخلية (١٩٩١ – ١٩٩٧)." دراسات اقليمية ٤، العدد. ٩: ١١١-١٣٠.

اليعقوبي، خالد محسن.٢٠١٣. *السياسة الامريكية تجاه العراق وانعكاساتها الاقليمية والدولية بعد نيسان ٢٠٠٣* . بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

دلي، خورشيد دلي. ٢٠١٤. "اكراد العراق والموقف من السياسة التركية تجاه داعش." *مجلة الوحدة الاسلامية*١٣، عدد ١٥٤: ٣٤-٥٠.

جواد، سعد ناجي. ٢٠٠٥. *دراسات في المسألة القومية الكردية*. بيروت: الدار العربية للعلوم.

العبيدي، شذى فيصيل رشو. ٢٠٠٥. *تركيا وقضايا الشرق العربي (١٩٦٧ – ١٩٨٨)*. العراق: جامعة الموصل.

حنفي، عبد العظيم محمود. ٢٠١٤. *دراسة عن التردد التركي في الحرب على داعش*.سودارس. ١٥ ايلول، ٢٠١٤.

https://www.sudaress.com/hurriyat/163389

چاغاپتاي، كان كاسابوغلو وسونر.٢٠١٧. "الوجود العسكري التركي في العراق: رادع استراتيجي معقد". موقع معهد واشنطن. ٢٢ ديسمبر ٢٠١٥.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/alwjwd-alskry-altrky-fy-alraq-rad-astratyjy-mqd

محمود، لقمان عمر. ٢٠١١. *مشكلة حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات التركية الامريكية ٢٠٠٢ – ٢٠١٠*. جامعة الموصل: مركز الدراسات الاقليمية.

حرب، محمد. ١٩٩٩. "الاكراد في تركيا". *مجلة السياسة الدولية* ١٣٥: ١٢٠-١٣٥.

نون بوست. ٢٠٢٠. "تاريخ الصراع الكردي العراقي مع "بي كي كي."٢٩ اب،٢٠٢٠.

https://www.noonpost.com/content/38013 .

علي، محمد. ٢٠٢٠. "العملية التركية شمالي العراق: الكردستاني يخسر نفوذه بمناطق حدودية وتظاهرات تطالب بطرده". العربي الجديد، ٢٩ يوليو، ٢٠٢٠.

https://2u.pw/xwCYq

نور الدين، محمد. ٢٠٠١. *حجاب وحراب: الكمالية وازمات الهوية في تركيا*. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. ٢٠١٨. *مرحلة جديدة: مسارات التدخل العسكري التركي في العراق*. ٢٠ يونيو، ٢٠١٨.

https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4002

العيداني، منتصر. ٢٠١٢. *قيادات الانتقال والتنمية السياسية، العراق ولبنان انموذجا (١٩٩٠ – ٢٠١٠)*. بيروت: العارف للمطبوعات.

العزاوي، وصال نجيب. ٢٠٠٢. "حزب العمال الكردستاني التركي". *مجلة دراسات استراتيجية*، عدد ٣٣: ٢٢٠-٢٤٣.

List of references:

Al-Azzawi, and Wessal Najeeb. 2002. "Turkish Kurdistan Workers' Party." Journal of Strategic Studies, No. 33: 220-243.

Al-Eidani, Montaser. 2012. Leaders of Transition and Political Development, Iraq and Lebanon as a Model (1990 - 2010). Beirut: Al Aref Publications.

Ali, Muhammad. 2020. "The Turkish operation in northern Iraq: Kurdistan is losing influence in border areas and demonstrations calling for its expulsion." The New Arab, July 29, 2020. https://2u.pw/xwCYq

Al-Jaf, Behrouz.2019. "The Turkish invasion of Syrian lands and the nature of the conflict." Civil Dialogue website, October 13, 2019. https://m.ahewar.org/s.asp?aid=652319&r=0&cid=0&u=&i=4854&q=

Al-Juhmani, Ibrahim Youssef. 1999. Ocalan - Turkey and the Kurds. Damascus: House of Houran.

Allaf, Ibrahim Khalil. 2006. "Turkish Foreign Political Behavior towards Iraq after the 9th of April 2003." Regional Studies Center 3, No. 5: 1-62.

Al-Nuaimi, Ahmed Nouri. 2010. Iraqi-Turkish Relations, Reality and the Future. Amman: Zahran House for Publishing and Distribution.

Al-Obaidi, Shatha Faisal Rasho. 2005. Turkey and Arab East Issues (1967-1988). Iraq: University of Mosul.

Al-Shammari, Bara. 2019. The New Arab. Iraqi demands to expel the "PKK" from Sinjar. August 3, 2019.https://2u.pw/lPuLy

Al-Shammari, Bara. 2020. "Iraqi Kurdistan demands that it be removed from the conflict between Ankara and the "Kurdistan" after the killing of two officers. August 12, 2020. https://2u.pw/OMhqm

Al-Suhail, Ahmed. 2020. "What are Iraq's options to deter repeated Turkish violations of its sovereignty?." The Independent Arabic. August 12, 2020 .https://www.independentarabia.com/node/142801.

Al-Yaqoubi, Khaled Mohsen. 2013. The American Policy towards Iraq and its Regional and International Repercussions after April 2003. Beirut: Arab House of Science Publishers.

BBC. 2016. "Who are Kurdistan Workers' Party (PKK) rebels?" November 4, 2016. https://www.bbc.com/news/world-europe-20971100

Cagaptay, Kahn Kasapoglu & Soner. 2017. The Turkish Military Presence in Iraq: A Complex Strategic Deterrent. The Washington Institute website. December 22, 2015. https://www.washingtoninstitute.org/en/policy-analysis/alwjwd-alskry-altrky-fy-alraq-rad-astratyjy-mqd

Deli, Khurshid Deli. 2014. "Iraq's Kurds and the Attitude of Turkish Policy toward ISIS." Islamic Unity Journal 13, Issue 154: 34-50.

Doman, Bulgaria. "Removing the PKK threats in Iraq." Center for Middle Eastern Studies. September 26, 2016. https://www.orsam.org.tr/ar/dimensions-of-pkk-threat-in-iraq.

Future Center for Research and Advanced Studies. 2018. A New Phase: Paths of Turkish Military Intervention in Iraq. June 20, 2018. https://futureuae.com/en/Mainpage/Item/4002

Global Conflict Tracker. 2019. "Conflict Between Turkey and Armed Kurdish Group". July 13, 2020.https://www.cfr.org/interactive/global-conflict-tracker/conflict/conflict-between-turkey-and-armed-kurdish-groups. .

Hanafi, Abdel Azim Mahmoud. 2014. A study on the Turkish hesitation in the war on ISIS. Sudars. September 15, 2014. https://www.sudress.com/hurriyat/163389

Hani, Idris. 2012. "Turkey: An Ottoman chant on the rhythm of a torn identity." Hammurabi Journal of Studies, Issue 3: 54-75.

Harb, Muhammad. 1999. "The Kurds in Turkey." Journal of International Politics 135: 120-135.

Iraq Oil Report. 2019. "Turkey-PKK conflict escalates, new risks for KRG." July 26, 2019.https://www.iraqoilreport.com/news/as-turkey-pkk-conflict-escalates-new-risks-for-krg-41965.

Issa, Hamed Mahmoud. 2002. The Kurdish Issue in Turkey: Cairo: Madbouly Library.

Jawad, Saad Nagy. 2005. Studies in the Kurdish National Question. Beirut: Arab House of Sciences.

Mahmoud, Luqman Omar. 2011. The Problem of the PKK and its Implications for Turkish-American Relations 2002-2010. University of Mosul: Center for Regional Studies.

Menmy, Dana Taib. 2019. "Will Iraqi Kurdistan government be able to solve PKK issue?". Al-Monitor.August 16, 2019.https://www.al-monitor.com/originals/2019/08/iraq-kurdistan-pkk-turkey.html#ixzz63CYDI4sW.

Moawad, Jalal. 1992. "Turkey and Arab National Security: Fiscal Policy and Minorities." Arab Future Magazine, Issue 160:-101-125.

Noun Post. 2020. "History of the Iraqi Kurdish Conflict with the PKK." August 29, 2020. https://www.noonpost.com/content/38013.

Noureddine, Muhammad. 2001. Hijabs and Spears: Kemalism and Identity Crises in Turkey. Beirut: Riad Al Rayes for Books and Publishing.

wikipedia. 2019. "List of Turkish Armed Forces operations in Northern Iraq". November 10, 2020.https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_Turkish_Armed_Forces_operations_in_Northern_Iraq.

Yehnan, Hanna Ezzo. 2008. "Tansu Çiller and her position on Turkey's internal problems (1991-1997)." Regional Studies 4, No. 9: 111-130.